مسقط تسعى إلى جذب 20 مليار دولار لمنطقة صلالة الحرة

عمليات تهيئة المنطقة تتسارع لتكون منصة لوجستية متكاملة للوصول إلى مختلف الأسواق

كثّفت سلطنة عُمان من جهودها من أجل تطوير المناطق الحرة وخاصة المنطقة الحرة في صلالة التي تعتبرها أحد المحركات المهمة من أجل دفع عجلة الاقتصاد عبر جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية، بهدف الرفع من مستوى الصادرات والمضي قدما في تنفيذ برنامج توطين الوظائف.

مناخ أعمال مشجع

صلالة (سلطنة عمان) – تسعى الحكومة العمانية إلى تطوير المناطق الحرة بالبلاد وتحويلها إلى مركز عالمي وإقليمي رائد في مجال الجودة الصناعية والخدمات اللوجستية، عبر عقد شراكات استراتيجية جديدة بهدف توفير فرص عمل للمواطنين وإعطاء مناخ الأعمال زخما أكبر.

ومع دخول السلطنة في تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة اعتبارا من هذا العام، تسعى المنطقة الحرة بصلالة عبر خطتها الاستراتيجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بحلول 2028، للمساهمة في تعزيز سياسات التنويع الاقتصادي، منها استقطاب المزيد من الاستثمارات.

محمد تبوك

خطتنا تستهدف تحويل المنطقة إلى مركز عالمي للاستثمار

وقال علي بن محمد تبوك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة، في تغريدة على حسابه في تويتر الخميس إن "منطقة صلالة الحرة بعُمان تسعى لاستقطاب استثمارات بعشرين مليار دولار".

وأضاف "خطتنا الاستراتيجية تستهدف تحويل المنطقة إلى مركز عالمي للاستثمارات، وتهيئة المنطقة لتكون منصة لوجستية متكاملة للوصول إلى مختلف الأسواق".

وتترجم الخطوة المساعي الحثيثة للبلد للنهوض بقطاع الصناعة وتطوير منظومة الموانئ وتوظيف الكفاءات المحلية في فلك الحركية والإنتاجية، من خلال الشراكات الاستراتيجية وقنوات الأعمال العالمية.

وتقوم المنطقة الحرة بصلالة بدور حيوي ومهم في دعم الاقتصاد المحلي، فضلا عن الموقع الاستراتيجي لميناء صلالة في خطوط الملاحة الدولية، بالإضافة إلى ما تقوم به من برامج ترويجية وتسويقية في الأسواق العالمية.

ويأمل المشرفون على المنطقة التي تعتبر أحد أهم المراكز الصناعية في البلد الخليجي، وتديرها وتشغّلها شركة صلالة للمنطقة الحرّة، في توفير 54 ألف فرصة عمل للشباب العماني من وراء الاستثمارات الجديدة.

وتعد المنطقة الحرّة بصلالة من أكثر المناطق الاقتصادية تنافسية على الصعيد الإقليمي بفضل انخفاض تكاليف اليد العاملة والمرافق والبنية التحتية الأساسية، وبالنظر إلى قربها من مصادر المواد الأولية والأسواق الناشئة أيضا.

وشهدت المناطق الحرة والاقتصادية في البلاد خلال السنوات القليلة الماضية اهتماما كبيرا من قبل الحكومة، عبر التحسين المستمر في البنية التحتية وحوافز الاستثمار والتشريعات المنظمة للاستثمار، وفي ظل هذا الاهتمام فقد نجحت المنطقة الحرة بصلالة في ترسيخ مكانتها كمركز جذب للاستثمارات ذات القيمة المضافة.

وتوفر المناطق الحرّة بالبلاد العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، كما قامت بتبسيط الإجراءات والتسهيلات المرتبطة بالتراخيص والتصاريح، لخلق بيئة أعمال جاذبة وتنافسية.

وتعمل المجموعة العمانية العالمية للوجستيات "أسياد" بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة على إدارة وتطوير المناطق الحرّة التابعة لها، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنبثقة عن "رؤية 2040".

وقدمت أسياد حوافز كثيرة بينها إتاحة الملكية الكاملة للشركات والمستثمرين الأجانب، إضافة إلى الإعفاء الضريبي لمدة تصل إلى 25 سنة، كما تصل رسوم الاستيراد والتصدير وضريبة الدخل الشخصي إلى الصفر.

كما توفر متطلبات رأسمال منخفضة ومساحات مكتبية مرنة وعالية الجودة للتأجير بأسعار مناسبة، إلى جانب مستودعات جاهزة وأخرى مبرّدة لخدمة مختلف الصناعات.

وبحسب ما تشير إليه المنصة الإلكترونية لشركة صلالة للمنطقة الحر، فإن المنطقة تقدّم أفضليات تنافسية أخرى، منها إمكانية تملّك أجنبي كامل للمشروعات وإعفاء تام من رسوم الاستيراد وإعادة التصدير.

وإلى جانب ذلك تقدم المنطقة حوافز أخرى للمستثمرين، من بينها إعفاء من الضرائب على الشركات لمدة تصل إلى 30 سنة، وإعفاء تام من ضريبة الدخل للأفراد العاملين، وتجمّعات ومناطق مخصصة لتلائم متطلبات كل قطاع واحتياجاته المميّزة من البنية التحتية، التي تضمّ المكاتب والمستودعات ومتاجر التجزئة المجهّزة.

وتتضمن أعمال البنية الأساسية عدة مشاريع حيوية وتنموية، من بينها أعمال الطرق ومواقف السيارات وتسوية الموقع وإنشاء نظام تصريف مياه الأمطار، فضلا عن إنشاء شبكة الإطفاء والسلامة والأعمال المدنية لإمدادات الطاقة وشبكات التوزيع ونظام الاتصالات.

وبالإضافة إلى ذلك، تطرح المنطقة الحرّة بصلالة حلولا لوجستية متكاملة مصمّمة خصيصا وحسب الطلب في كافة مراحل سلسلة الإنتاج وحتى القيام بعملية التصدير.

> **54**
> **ألف فرصة عمل جديدة تنوي شركة صلالة الحرة توفيرها في المنطقة بحلول العام 2028**

كما تقدّم المنطقة لعملائها إمكانية الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرّة المبرمة بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة وسنغافورة ودول أوروبية.

وتستضيف المنطقة الحرة بصلالة شركات كبرى متعددة الجنسيات وكذلك الشركات متوسطة الحجم، التي تمكّنت من إطلاق عملياتها بسرعة وفعالية كبيرتين بفضل برنامج الانطلاق السريع.

وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لصلالة المطل على خطوط الشحن الرئيسية بين الغرب والشرق، تعد المنطقة الحرة البوابة الأولى التي تؤمّن أسرع سبيل إلى أسواق الشرق الأوسط والهند وشرق أفريقيا، التي تستورد مجتمعة بضائع ومواد بقيمة أكثر من 620 مليار دولار سنويا.

وما يزيد من جاذبية المستثمرين للنشاط هناك هو أن الميناء الملاصق للمنطقة الحرّة يبعد مسافة آمنة عن مضيق هرمز، مما يخفّض تكاليف الشحن بشكل عام.

وتظهر الأرقام الرسمية لشركة منطقة صلالة الحرة، والتي نشرتها وكالة الأنباء العمانية الرسمية، أن حجم الاستثمارات في المنطقة بلغ بنهاية العام الماضي أكثر من 8.7 مليار دولار، وهي توفر قرابة ثمانية آلاف فرصة عمل مباشرة.

وكانت المنطقة التي تأسست في 2007 قد وقعت العام الماضي مذكرة تفاهم لإقامة مدينة تكنولوجية للابتكار وتقنيات الجيل الرابع، لتشمل أكاديمية للتكنولوجيا ومرافق مساندة بحجم استثمار يقدر بنحو 350 مليون دولار على مساحة 500 ألف متر مربع.

كما تم البدء في عمليات الإنشاء للمرحلة الثانية من محطة المزايا اللوجستية، مما يرفع إجمالي مساحة المرافق والإمكانيات التخزينية بالمنطقة إلى 134 ألف متر مربع.

وفي نوفمبر 2019 وقّعت المنطقة الحرة في صلالة على اتفاقية حق انتفاع جديدة بالمنطقة، لإنشاء مصنع لصناعة الحافلات بقيمة تقدر بحوالي 50 مليون دولار وبطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 1500 حافلة.

تسلا تنوع محفظة استثماراتها في الطاقة المستدامة

كاليفورنيا (الولايات المتحدة) – تقود شركة تسلا المتخصصة في ابتكار السيارات الصديقة للبيئة، والتي يرأسها إيلون ماسك، الخطوط الأمامية لتكثيف الانتقال إلى الطاقة المستدامة، والتي تتطلب، من بين أمور أخرى، بطاريات عالية الأداء لتعزيز الشبكة.

وذكرت وكالة رويترز أن الشركة تبحث عن موظفين لقسم تداول الطاقة من أجل دعم مشاريعها للبطاريات ومشاريع توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، وذلك استنادا إلى ما نشر على المنصة الإلكترونية لتسلا ومنشور لموظف على موقع التوظيف "لينكد إن.كوم".

وكتب جوليان لامي، الذي يصف نفسه بأنه مهندس أول تحسين للبرمجيات لدى تسلا، في منشور على "لينكد إن" هذا الأسبوع "أكون فريقا جديدا في تسلا يركز على تداول الطاقة وعمليات السوق".

وتعتزم الشركة استخدام منصة تداول آلية صممتها بنفسها، يُطلق عليها اسم "أوتوبيدر"، من أجل "تقديم عروض للبطاريات في العديد من أسواق الجملة للطاقة" وفقا لوصف للوظيفة على الموقع الإلكتروني لتسلا.

وتسعى الشركة لتوظيف محلل أول للطاقة سيعمل من بالو ألتو في ولاية كاليفورنيا حسب ما كتبه لامي في منشوره على "لينكد إن".

ووسعت الشركة عملياتها في الآونة الأخيرة لتشمل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية للمنازل ومنشآت تخزين البطاريات الكبيرة. وتقدمت مؤخرا بطلب للبدء في تسويق الكهرباء في تكساس.

والشهر الماضي قدمت تسلا إنرجي فينتشرز طلبا إلى لجنة المرافق العامة لتكساس لكي تصبح مزودا للكهرباء بالتجزئة.

ويركز الدور الجديد الذي ستقوم به تسلا على جميع جوانب التحول المستدام بما في ذلك التشغيل والتداول في الوقت الفعلي لمشاريع البطاريات والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وهيمنت الشركة طويلا على سوق السيارات الكهربائية، لكنها تواجه منافسة متزايدة، على سبيل المثال المنافسة التي ظهرت إثر وصول سيارات فورد ماستنغ ماك إي وفولكسفاغن ذات الدفع الرباعي إلى السوق في الآونة الأخيرة.

وأحدثت تسلا مفاجأة في بداية هذا العام بإعلانها شراء عملات افتراضية بقيمة 1.5 مليار دولار، وقد ارتفعت قيمتها حتى منتصف أبريل الماضي قبل أن تنخفض بشكل حاد.

وحققت الشركة للمرة الأولى إيرادات ربعية فاقت المليار دولار خلال الربع الثاني من العام الجاري، مدعومة بعمليات تسليم قياسية، لكنها حذرت من أن نقص الرقائق الدقيقة لا يزال يمثل تهديدا لنشاطها.

وفيما تستقي تسلا في العادة جزءا كبيرا من أرباحها من بيعها لشركات أخرى أرصدة كربون ممنوحة لها نظرا إلى مستويات الانبعاثات الضعيفة لمركباتها، باتت إيرادات هذا المصدر تتراجع، إذ أن الدخل الناتج عن هذا النشاط بلغ 354 مليون دولار في الربع الثاني مقابل 518 مليون دولار في الربع السابق.

نقطة فاصلة في السباق

ضغوط على الحكومة الجزائرية لإصلاح معايير المبادلات التجارية

الجزائر – رمت الأوساط التجارية الجزائرية بكل ثقلها على الحكومة من أجل تعجيل إصلاح معايير المبادلات التجارية والإسراع في إزالة كافة العراقيل التي تقف عائقا أمامها لتسهيل عبور البضائع وخاصة باتجاه أسواق أفريقيا بهدف تحقيق عوائد أكبر لخزينة الدولة.

وأكد رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رضا تير على ضرورة وضع نظام معياري للمنتجات المحلية، وذلك من أجل ضمان مطابقتها مع السوق الدولية وبالتالي المساهمة في زيادة الصادرات.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى تير قوله خلال ملتقى بعنوان "التقييس والتجارة الدولية" عقد بالعاصمة الجزائرية هذا الأسبوع إن "هذا المسعى من شأنه السماح للمنتجات المحلية بالوصول إلى الأسواق الأفريقية وبالتالي السوق الدولية".

وأضاف أن تحقيق "يقظة معيارية وتنظيمية" من شأنه أن يسمح برصد المعلومة ذات الطابع الاستراتيجي وتحديد التهديدات واقتناص الفرص التي توفرها السوق الدولية، وهو ما يعتبر "ضمانات لديمومة واستمرارية التواجد في الأسواق المستهدفة".

وترى الأوساط التجارية أنه من المهم تحديد كيفيات جديدة للتعاون بين المؤسسات المختصة في التقييم والتصديق لتحسين دورها في تطوير الصناعة الأفريقية والرفع من مستوى صادرات البلدان الأعضاء في منطقة التبادل الحر القارية في ظل احترام المقاييس الدولية وعبر إرساء معايير تجارية مشتركة.

ويقول تير إن معظم البلدان الأفريقية شرعت في تبني سياسة كفيلة بزيادة الأرباح المحتملة إلى أقصى حد ممكن وتقليص الأخطار.

رضا تير

اعتماد نظام لمطابقة السلع بالمعايير الدولية سيزيد من الصادرات

ويترقب الجزائريون الوعود التي تطلقها الحكومة بين الفينة والأخرى لإخراج البلد من أزمته الاقتصادية والمالية المتراكمة. وقد سعت في العامين الأخيرين إلى إنشاء مناطق اقتصادية حرة في الجنوب للانفتاح على القارة أسوة بما يقوم به المغرب ومصر.

وتحركات البلد النفطي العضو في أوبك، رغم أنها بطيئة، تأتي في إطار مساعيه لإيقاظ الدبلوماسية الاقتصادية والبدء بالبحث عن منافذ تجارية جديدة تخرجه من دائرة الأزمات الاقتصادية التي أثرت على الجزائريين في السنوات الأربع الأخيرة.

وتشير معظم الدراسات الاقتصادية الدولية إلى أن أفريقيا ستكون في السنوات القادمة أهم الأسواق الواعدة في العالم، بينما لا يتجاوز حاليا حجم المبادلات التجارية البينية نسبة 11 في المئة فقط بين دول القارة.

وتعول الجزائر على دعم مستوى الصادرات غير النفطية بهدف تضييق الفجوة في العجز التجاري، في بلد يعتمد بشكل شبه كامل على الإيرادات المتأتية من بيع النفط والغاز.

ويعتقد خبراء أن خطط الحكومة لتنويع الاقتصاد والخروج من كبوة النفط والغاز تواجه تحديات كثيرة من بينها العجز الدائم لميزان المدفوعات وضعف النسيج الصناعي فضلا عن البيروقراطية، مما يحتم ضرورة تفكيك هذه العقبات لتحقيق الأهداف.

وتستهدف الحكومة إيجاد قطاعات غير نفطية في البلاد وتنميتها للخروج باقتصادها من تبعية ريع الطاقة من خلال خطة إنعاش جديدة أعلن عنها الرئيس عبدالمجيد تبون، غير أن العقبات لا تزال كثيرة.

وأظهرت بيانات حديثة لوزارة التجارة نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن الصادرات غير النفطية تجاوزت المليار دولار في النصف الأول من العام الجاري، بينما تأمل الحكومة تحقيق 5 مليارات دولار بنهاية العام.

ورغم أن الرقم يبدو ضعيفا تشير وزارة التجارة إلى أن قيمة الصادرات الجزائرية غير النفطية ارتفعت في الفترة المرجعية بنسبة 95.5 في المئة لتصل إلى 2.03 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.